الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

****

كلمة

معالي وزير العدل، حافظ الأختام

السيّد عبد الرشيد طبي

بمناسبة تنصيب رئيسة مجلس قضاء الجزائر والنائب العام

****

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

والصلاة والسلام على سيّد الخلق، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

- السيد رئيس مجلس الدولة؛
- السيد النائب العام لدى المحكمة العليا؛
- السيد والي الولاية؛
- السيدة رئيسة المجلس الشعبي الولائي لولاية الجزائر؛
- السيدين الرئيس والنائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر؛
- السيدة رئيسة المحكمة الإدارية للإستئناف والسيد محافظ الدولة؛
- السادة أعضاء اللجنة الأمنية؛
- أسرة الدفاع ومساعدي العدالة؛
- السيدات والسادة ممثلي وسائل الإعلام؛
- الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمه الله تعالي وبركاته

يطيب لي في البداية، أن أعبر لكم عن بالغ سعادتي لتواجدي معكم اليوم في هذا اللقاء المتميز، شاكراً لكم الحضور و تلبية الدعوة لمقاسمتنا هذه المناسبة الطيبة في رحاب الجلسة الاحتفائية التي نُشرف من خلالها على مراسيم تنصيب السيّدة **قلاتي دنيا زاد** بصفتها **رئيساً لمجلس** قضاء الجزائر، والسيّد **بوجعة لطفي** بصفته **نائباً عاماً** لدى ذات المجلس.

يأتي هذا التنصيب ، تنفيذاً للحركة القضائية التي أجراها **السيّد رئيس الجمهورية** في سلك رؤساء الجهات القضائية، فهنيئا لهما على هذه الثقة والتشريف السامي والتكليف الموفق، الذي يندرج ضمن مسار مواصلة المجهودات الرامية إلى تعزيز الجهات القضائية بكفاءاتٍ ذات نصيبٍ وافرٍ من الخبرة والاقتدار كما أتوجه بالتهنئة إلى كافة باقي الرؤساء و النواب العامين الذين حَظَوْا بنفس الصفة في الجهات القضائية الأخرى.

تهدف هذه الحركة إلى ضخ نفسٍ جديد في شريان العدالة قصد تحسين أداء المرفق القضائي والتكفل الأفضل بإنشغالات المواطن، وذلك بالاستفادة من أحسن الكفاءات التي يزخر بها القضاء القادرة على مسايرة التغيرات الإيجابية التي تعيشها الجزائر حالياً، وتقديم الإضافة المطلوبة والمساهمة في أخلقة العمل القضائي الذي يدخل في إطار **أخلقة الحياة العامة** بإعتباره محوراً من محاور الإصلاح الكامل الذي قرّره **السيّد رئيس الجمهورية**، والذي جعل منه أولويةً وطنيةً ضمن برنامجه الشامل والقويم لبناء دولة القانون والحريات.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

إنّ قطاع العدالة يشهد حالياً حركية ملحوظة ويتقدم بِخطوات ثابتة وهادفة ضمن مسار الإصلاح الشامل المُنتهج بعد صدور التعديل الدستوري **لسنة 2020**، والذي جاء ليعزّز من موقع السلطة القضائية ويستجيب للإهتمامات الوطنية ويتجاوب مع تطور مؤسسات الدولة، وما تشهده من استقرار وقوة وفعالية بما تملكه من مقومات ومقدّرات ودفعها إلى تحقيق التطلعات التي ينتظرها المواطن والمجتمع.

والحقيقة، أنَّ ما نحرص عليه الآن، هو أن نجعل من القضاء، **" قضاء مُواطنة"** بكلِ ما يشتمل عليه هذا المصطلح من دلالات المعاني والأبعاد، و من بينها أن يكون قضاءً عصرياً وجوارياً، يعمل بمقاييس الجودة، والسهولة في اللجوء إليه، والمردودية والفعالية، واعتماد المقاربة المبنية على **التقرب من المواطن** والإنصات إليه بحسن التواصل، وسلامة الخدمة العمومية والتكامل المتناسق مع باقي المؤسسات والفواعل، سعياً لمُسايرة مُوجبات ديناميكية **الإقلاع التنموي** الذي تعرفه البلاد حالياً على مستوى كل الأصعدة.

ومن الثابت في هذا السيّاق، أنّ قطاع العدالة وبحكم الصلاحيات التي خولها له الدستور هو بمثابة الحصن الحامي للمجتمع لاسيما ما تعلق بحماية حقوق الإنسان وضمان حرياته الأساسية في كنف القانون وتقديم خدمة مرفقية للمواطن وفق معايير التجاوب والتقرب منه أكثر والتكفل بانشغالاته بالشكل المطلوب وفقاً لقوانين الجمهورية.

ويأتي في مقدمة أولويات السلطة القضائية حماية حق المواطن في الأمن والصحة والغذاء، والتصدي بحزم لردع من يحاول المساس بهذه الحقوق على غرار ما سببه بعض العابثين من حوادث مرور مروعة، وحرائق غابات، وارتفاع في أسعار بعض السلع غير المبرر، وندرة في بعضها الآخر.

وفي ذات السياق، ولمواجهة بعض أنواع الإجرام الخطير فقد تمت مواءمة التشريع الوطني ليكون أكثر انسجاما مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وذلك بتقنين الأحكام ذات الطابع الردعي التي تضمنتها سواءً في قانون الاتجار بالبشر أو قانون تبييض الأموال وتمويل الإرهاب أو قانون مكافحة المخدرات.

لكون هذه الجرائم تتميز بالتخطيط ويمكن أن تتخذ طابعا دوليا، فإن ذلك استوجب تفعيل أطر التعاون الدولي المتبادل.

وهنا يجدر بنا التأكيد، على أنّ الجزائر ظلت حاضرةً دوماً وبامتياز في كل المحافل الأممية والإقليمية، تُفيد وتتشاور وتتعاون، وتعتمد كل ما تمّ إقراره من مواثيق وتلتزم بها ضمن قوانينها، وإن هذا المجهود استحق تقدير المجتمع الدولي رغم بعض المحاولات اليائسة للتقليل من النجاحات الجزائرية في مواكبة المتطلبات الدولية.

إضافة إلى الدور الذي يؤديه القضاء في محاربة الإجرام بكل أشكاله، فإنه مطالب أيضا بتسوية بعض الوضعيات التي يعاني منها المرفق القضائي، وترهق كاهل بعض المواطنين، ولذلك يتعين متابعة الورشات التي تم مباشرتها منذ سنتين والتي تخص تصفية المحجوزات، تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية وتصفية الأوامر القضائية ومواصلة تنظيم الأرشيف وحسن تسيير الموارد البشرية والمادية.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

تماشياً مع المسار الذي تمّ وضعه نحو استكمال مواكبة الأُطُر التشريعية والعملية التي سترافق النموذج الاجتماعي والاقتصادي الجديد للتنمية، وتحسين نجاعة العدالة، حتى يتمكن القطاع من تأدية مهامه الدستورية في حماية المجتمع من مختلف أشكال الجريمة، فإنه يتم العمل حالياً التحضير لعدة مشاريع نصوص أخرى منها ما هو معروض على البرلمان مثل قانون حماية أراضي الدولة وقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، ومنه ما يجري إعداده، مثل مشروع قانون إطار حول التزوير واستعمال المزور.

لقد أصبح القضاء أمام تحديات ومسؤوليات هامة وحساسة على الصعيدين الوظيفي والمؤسساتي، فهو علاوةً على دوره المساهم في ترقية الحقوق وتعزيز المسار الديمقراطي وترسيخ القيم المجتمعية المشتركة التي من شأنها إرساء **المواطنة الكاملة**.

فإنه مطالبٌ أيضاً بمحاربة الآفات والجرائم المتنوعة والمتجددة بالحزم والحرص الواجبين، وهذا بعد أن تمّ مراجعة التشريع الجزائي الجزائري وتدعيمه بنصوص قانونية كفيلة لمواجهة الظواهر المستجدة والسلوكات الأكثر إتساعاً، وتعزيز آليات مكافحتها بقواعد قانونية إجرائية وموضوعية متوائمة والجرم المقترف، و إن كان الأساس القويم المعتمد في السياسة الجزائية الناجعة هي الوقاية و الحماية كأسس يسبق أي موضوع آخر.

وبذلك فإن القضاء له دور هام في حماية قواعد النسيج الوطني والتصدي للمؤامرات الضارة بمصلحة الوطن وأمنه واستقراره.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

إن نهوض الأمم وتقدمها لا يتأتى إلا بسواعد شبابها الذين هم الطاقة المحركة للتنمية، لذلك تسعى السلطات العليا أن تفتح الآفاق أمام من أضلتهم السبل وتَمهِيد الطريق لهم لكي يُعدلوا ويُصلحوا من سلوكهم وإعادتهم إلى بر الأمان ، وفق برنامج إعادة إدماج شاركت فيه عدة قطاعات في الدولة ،و القائم على فكرة الدفاعي الإجتماعي التي تجعل من تطبيق العقوبة وسيلة لحماية المجتمع، وهذا بالتكفل الأمثل بالمحبوسين، متبنية في ذلك مبدأ الإصلاح والإدماج الإجتماعي القائم على أُسس علمية حديثة بهدف إعادتهم إلى المجتمع أشخاصا أسوياء .

وفي هذا الصدد، فقد عرفت برامج إعادة الإدماج الاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية تحقيق **نتائج جد ايجابية** ساهمت في رفع مستواهم الفكري والمعرفي في إطار توجه مستقبلي يهدف إلى إعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم والسعي الى وقايتهم من العودة الى الجريمة.

ونشير في هذا الإطار، إلى أنه وخلال هذه السنة، تم تسجيل نجاح **2263** محبوس من بينهم 74 محبوسة في شهادة البكالوريا من مجموع **5080** نزيل بالمؤسسات العقابية وبنسبة نجاح وصلت إلى حوالي **50 %** .

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

و على الصعيد الهيكلي فإن القطاع قد انتهى من إنجاز عدد كبير من الهياكل القضائية و التكوينية التي تخص القضاة و مساعدي ومساهمي العدالة.

ولأن الأداء القضائي يرتكز على إدارة جيدة المبنية على **الرقمنة** التي أمر بها **السيّد رئيس الجمهورية** في توجيهاته الصارمة، وتنفيذاً لذات الغاية فقد أولى القطاع كل العناية اللازمة لتزويد المرفق القضائي بوسائل عمل عصرية.

وقد ساعدنا التقدم الكبير الذي حققناه على مستوى دائرتنا الوزارية في مجال العصرنة وتعميم المستحدثات التكنولوجية والاتصالية الالكترونية المتطورة من تحسين الخدمات المرفقية نحو الأداء القضائي الأمثل.

لقد بُنيت هذه الإصلاحات على مقاربة واقعية، مفادها ترقية وتطوير الخدمة العدلية، ولأن المكتسبات التي تحققت كانت لفائدة المتقاضين والمواطنين، فقد أصبح بإمكان أيّ مواطن الحصول على ما يطلبه من الوثائق القضائية آنياً أمام أيّ جهة قضائية على مستوى كل ربوع الوطن، ودون أن يتحمل أعباء التنقل والانتظار والتكاليف و المصاريف.

أيتها السيدات الفضليات أيها السادة الأفاضل

من الواضح أنّ التكفل بحاجة المواطن في تقريب العدالة منه لا يتأتى بمجرد توفير الهياكل القضائية، إذ وفي مسار كل هذه العناية المتعددة الأبعاد يظل الجانب البشري هو مناط الإهتمام وموضوع العناية المتواصلة بالحرص والاهتمام الواجبين، ومسايرة النشاط القضائي بكل نجاعة في جانبيه الكمي والكيفي .

وإنّ القانون الأساسي للقضاء ومدونة أخلاقيات المهنة تستوجب على القاضي أن يكون مستعداً للاضطلاع بمهامه بالكفاءة والنزاهة المطلوبة لتوفير عدالة فعالة، قوية وعصرية وذات مصداقية.

و لأننا نؤمن يقيناً بأنّ الارتقاء بالعدالة يعتمد على بناءٍ متكاملٍ و متضافر يشترك فيه كل الأطراف والفواعل المعنية، وبذلك تُعد هذه المناسبة فرصةً لدعوة جميع منتسبي القطاع وكذا الشركاء والفواعل في الاندماج الحقيقي والمساهمة في الدفع قُدُماً للرّفع من الأداء القضائي إلى الأفضل، الذي يكون مبنياً على ضرورة **أخلقة العمل القضائي**.

و بِوَدِي ونحن في هذه المناسبة أن أُذَكِرَ السادة القضاة من جديد ببعض الواجبات المهنية التي تمليها عليهم طبيعة المسؤولية و نوعية المهام المنوطة بهم في إطار **أخلقة العمل القضائي**، خاصة ما تعلق منها بالنزاهة و واجب احترام حقوق المواطن والمجتمع، والتقيد بالتحفظ، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى المساس بالثقة و الاحترام الواجبين، و الالتزام بالنِطاق الدستوري وبإنفاذ القوانين بسيادةٍ و إستقلاليةٍ و تجردٍ و حيادٍ، نحو إحقاق العدل وتعزيز ثقة المواطن بعدالة بلاده.

و إني أدعو الجميع من هذا المقام إلى بذل المزيد من الجهود والاستعداد للتغلّب على كل التحديات و أن يساهم كلٌّ من موقعه و مسؤوليته لتحصين مكاسب الإصلاح و ترسيخ مجتمع الحرية و المساواة و المواطنة في الكنف الديمقراطي و مواكبة التطورات الحاصلة في عالم اليوم.

أجدّد التهنئة إلى السيّدة رئيسة المجلس التي تملك مساراً قضائياً وافراً و خبرة وكفاءة مشهودة لها إذْ تدرجت في المسؤليات و تولت رئاسة عدة محاكم وكان آخرها محكمة سيدي أمحمد، و السيد النائب العام الذي يملك خبرة قضائية واسعة و متنوعة و مؤهلات علمية عليا أهلته لذلك إذ تولى عدة مناصب مسؤوليات على مستوى عدة جهات قضائية بصفة نائب عام و مسؤوليات إدارية بصفته مدير عام بوزارة العدل و كان آخرها توليه رئاسة السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وبذلك أتمنى لهما كل التوفيق والسداد في مهامهما الجديدة.

كما لا يفوتني في الختام أن أوجه بدوري جزيل الشكر وخالص العرفان إلى السيد كمال غزالي والسيد عثمان موسى، رئيسيْ الجهة القضائية السابقين على ما بذلاه من جهد طوال فترة تسييرهما وأتمنى لهما التوفيق ودوام الصحة والعافية.

و يجدر في هذا المقام أن أتوجه بجميل الشكر و العرفان لكل الأسرة القضائية الموسعة على جهودهم الجبارة و المخلصة و التي بها نبل قدرهم و جزل سعيهم، ودون أن أنسى واجب الترحم على من فقدناهم خلال هذه الأيام من سلك القضاة و أمناء الضبط، رحمهم الله .

وفي الأخير أجدّد الشكر لكل من شرفنا بحضوره هذه المناسبة الطيبة وأتمنى للجميع دوام الصحة والعافية، وللجزائر دوماً التقدّم والازدهار.

شكراً لكم على كرم الإصغاء

❋ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ❋